A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2106
1 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعـــلان منـــح الاستقـلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقـرات	الصفحة
أولا -	لمحة عامة	١ - ٢	٢
ثانيا -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٧	٢
	ألف - الدستور	٣ - ٤	٢
	باء - الأحزاب السياسية والانتخابات	٥	٢
	جيم - الخدمة المدنية	٦ - ٧	٣
ثالثا -	الأحوال الاقتصادية	٨ - ٤٣	٣
	ألف - لمحة عامة	٨ - ١١	٣
	باء - المالية العامة	١٢ - ١٦	٤
	جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك	١٧ - ٢١	٥
	دال - التنمية الصناعية	٢٢ - ٢٤	٥
	هاء - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى	٢٥ - ٢٧	٦
	واو - التشييد	٢٨ - ٣١	٦
	زاي - الأعمال المصرفية والتأمين	٣٢ - ٣٤	٧
	حاء - البيئة	٣٥	٨
	طاء - الأعمال التجارية الدولية	٣٦ - ٣٧	٨
	ياء - السياحة	٣٨ - ٤٢	٨
	كاف - خطة السياسة القطرية	٤٣	١٠
رابعا -	الأحوال الاجتماعية	٤٤ - ٤٦	١٠
	ألف - لمحة عامة	٤٤ - ٤٥	١٠
	باء - التعليم العام	٤٦	١٠
خامسا -	المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية	٤٧ - ٤٨	١٠
سادسا-	مركز الإقليم في المستقبل	٤٩ - ٥٠	١١

98-15234 240698 250698

أولا - لمحة عامة

١ - تقع أنغيلا[١] على بُعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سان مارتان/ سانت مارتن. وتبلغ مساحة اليابسة في الإقليم ٩٦ كيلومترا مربعا، ويضم الإقليم عددا من الجـُزيرات القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي الوادي (The Valley).

٢ - وبلغ عدد سكان أنغيلا في عام ١٩٩٧، وفقا لآخر التقديرات الإحصائية ٤٢٤ ١٠ نسمة[٢].

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يرد مجمل مرسوم (دستور) أنغيلا لعام ١٩٨٢ في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لأنغيلا عام ١٩٨٤ (A/AC.109/799، الفقرات ١٩-٢٧) وفي ورقة عمل سابقة بشأن الإقليم أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181، الفقرتان ٥ و ٦). ويرد وصف مفصل للنقاط والمسائل الرئيسية المطروحة في تقرير لجنة مراجعة الدستور المعيـَّنة من قـِبل الحاكم، في ورقة العمل الصادرة بشأن أنغيلا في عام ١٩٨٩. (انظر A/AC.109/975، الفقرتان ١٥ و ١٦؛ وانظر أيضا A/AC.109/975/Add.1، المرفق).

٤ - ويذكر على سبيل الإيجاز أن مرسوم (دستور) أنغيلا لعام ١٩٨٢ يمنح أنغيلا مركز إقليم بريطاني تابع. ويمثل ملكة بريطانيا حاكم يرأس المجلس التنفيذي، وهو مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والخدمة العامة والتمويل الخارجي. ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم ورئيس الوزراء وما يزيد على ثلاثة وزراء آخرين يعينهم الحاكم من الأعضاء المنتخبين في مجلس الجمعية التشريعية، وعضوين آخرين بحكم منصبيهما (المدعي العام ونائب الحاكم). ويجري انتخاب مجلس الجمعية التشريعية لمدة خمس سنوات ويضم سبعة أعضاء منتخبين وعضوين بحكم منصبيهما وعضوين يعينهما الحاكم، أحدهما يعين بعد التشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. وتتولى إدارة نظام العدالة المحكمة الجزئية والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف التابعة لمحكمة القضاء العليا لشرق الكاريبي، مع حق الاستئناف في النهاية أمام مجلس الملكة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

٥ - أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في آذار/ مارس ١٩٩٤ عن تكوين حكومة ائتلافية يرأسها حزب أنغيلا الموحد والحزب الديمقراطي لأنغيلا. أما الحزبان السياسيان الآخران فهما التحالف الوطني لأنغيلا، والأنغيليون العاملون من أجل صلاح الحكم. وترد معلومات أخرى بشأن الأحزاب السياسية والانتخابات في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرة ٥). ومن المقرر إجراء الانتخابات الوطنية التالية في آذار/ مارس ١٩٩٩.

جيم - الخدمة المدنية

٦ - ترد المعلومات المتعلقة بتكوين الخدمة العامة لأنغيلا في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181، الفقرة ١٣).

٧ - واستنادا إلى إحصاءات الحسابات القومية لعام ١٩٩٥ في أنغيلا، شكلت نفقات الحكومة المركزية ٢١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغيلا، حيث كان عنصر الرواتب والمعاشات التقاعدية والمكافآت لموظفي الخدمة المدنية أكبر عنصر (قرابة ١٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)[٣].

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨ - حددت ورقة الاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة الأجل التي أعدتها الحكومة (١٩٩٦-١٩٩٨) الأولويات التالية: (أ) توسيع نطاق قطاع السياحة والنمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمل؛ (ب) التنوع الاقتصادي في قطاعات جديدة، وبخاصة قطاع الخدمات المالية الخارجية؛ و (ج) والإدارة المستدامة للبيئة الطبيعية. وتعتبر تنمية السياحة والتنوع الاقتصادي أولويتين من أعلى الأولويات وتبذل حاليا جهود لإنشاء قطاع مالي خارجي. ولبلوغ هذه الغاية، جرى تحديث قوانين الشركات واتحادات الشركات؛ ونقحت قوانين الهجرة لتيسير دخول المتخصصين المدربين والموظفين التقنيين الذين يعاني الإقليم من نقص فيهم[٤].

٩ - وفي عام ١٩٩٧، استمر اقتصاد أنغيلا في التوسع محققا نموا بمعدل يقدر بنسبة ٦,٥ في المائة، دعمته أنشطة السياحة والتشييد، التي من المتوقع أن تساعد في استمرار معدل النمو القوي مرة ثانية في عام ١٩٩٨[٥]. وأظهر هذا حدوث انتعاش اقتصادي مطرد، جاء في أعقاب توسع بلغت نسبته ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، سبقه تقلص بلغت نسبته ٤,١٥ في المائة في عام ١٩٩٥ عزي إلى الدمار الذي تعرضت له الجزيرة من جراء إعصار لويز الذي أصاب أنغيلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض إلى ١٤٢,٣ مليونا من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥[٦]، بعد أن كان ١٤٨,٨ مليونا من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤[٧].

١٠ - وحدثت زيادات ملموسة في النشاط في القطاعات التي تعمل في السياحة وفي مجال التعمير والإصلاح بعد الإعصار.

١١ - وأدى نمو النشاط الاقتصادي إلى عودة العمالة الى المستويات التي كانت عندها قبل الإعصار، وبلغت نسبة التضخم ٣,٥٩ في المائة خلال عام ١٩٩٦ و ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٧[٨].

باء - المالية العامة

١٢ - في عام ١٩٩٧، كان من المسقط أن يبلغ فائض الميزانية الجاري ١,٤ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي. وبلغ مجموع الدين الخارجي العام ٨,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ (منها نسبة ٧٢ في المائة مستحقة لمصرف التنمية الكاريبي).

١٣ - وعلى الرغم من نمو معدل النفقات المتكررة الذي بلغ ٤,٤ في المائة مقابل زيادة في الإيرادات بنسبة ١,١ في المائة، فقد حققت الحكومة فائضا في الحساب الجاري قدره ١,٧٤ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي بالمقارنة بالفترة المناظرة في عام ١٩٩٦، وجاوزت بذلك المبلغ المسقط وهو ١,٤ مليون دولار من دولارات منطقة شرق البحر الكاريبي. وجرى تمويل معظم الانفاق الاستثماري عن طريق منح خارجية. وزادت واردات السلع بنسبة ١٢,٥ في المائة وأدت إلى زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري وعجز الحساب الخارجي، وزاد عجز الحساب الخارجي، فبلغ نحو ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحدث نقص ضئيل في الدين الخارجي المستحق لمؤسستين من المؤسسات المتعددة الأطراف هما مصرف التنمية الكاريبي ومصرف الاستثمار الأوروبي[٩].

١٤ - وسجلت عمليات ميزانية الحكومة المركزية زيادة في الإيرادات المتكررة، التي بلغت ٥٥,١٦ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بمبلغ ٤٦,٩١ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٦. وكانت مجالات الإيرادات الرئيسية هي رسوم الواردات وضريبة أماكن الإقامة وضريبة المغادرة، وقد زادت على التوالي بنسب ١٦,٥ في المائة و ٦٥,١ في المائة و ١٥,٢ في المائة[١٠].

١٥ - وبلغت النفقات الفعلية ٤٦,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويمثل هذا زيادة بنسبة ١٤,٤ في المائة عن المبلغ المسجل للفترة المماثلة من عام ١٩٩٦ وهو ٤٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت النفقات المتكررة في عام ١٩٩٧ بنسبة ١٦ في المائة فبلغت ٥٢,٩٥ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي بعد أن كانت ٤٥,٦٥ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٦. وبلغ الإنفاق على الرواتب الشخصية ٢١,٩٠ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٦، أي بزيادة قدرها ٦,٥ في المائة عن مبلغ عام ١٩٩٥ وهو ٢٠,٥٧ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي[١١].

١٦ - وانخفضت المبالغ المدفوعة لتسديد الدين الخارجي غير المسدد البالغ ٨,٤٨ ملايين دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي بنسبة ٠,٠٢ في المائة في عام ١٩٩٦.

جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك

١٧ - ترد معلومات عامة عن الزراعة في الإقليم في ورقتي العمل السابقتين اللتين أعدتهما الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ١٤ و ١٥، و A/AC.109/2045، الفقرتان ١٤ و ١٦).

١٨ - وانخفض ناتج القطاع الزراعي من مبلغ ٦,٥ ملايين دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥ إلى مبلغ ٥,٨ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. وقد تسبب الضرر الذي أحدثه الإعصار في القطاعين الفرعيين للثروة الحيوانية والمحاصيل خلال الفصل الأخير من عام ١٩٩٥ في تقليل ناتج هذا القطاع.

١٩ - وشملت المبادرات الزراعية الأخيرة توسيع نطاق شبكة الري بالتقطير وتعزيز إنتاج الفاكهة على نطاق تجاري، وإقامة البساتين والحدائق المنزلية. وتركزت أنشطة أخرى حول تنمية تربية الدواجن وإنتاج الأرانب وتربية النحل على نطاق تجاري. ويجري تطوير تقنيات جديدة في مجال إنتاج الماشية وحفظ العلف[١٢]. كما أنه بغية حماية البيئة من استهلاك الماشية المفرط للمراعي، وقعت رابطة مزارعي أنغيلا مذكرة تتضمن اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل مشروع مدته ١٨ شهرا.

٢٠ - وقامت إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية في شراكة مع إدارة التخطيط والصندوق الاستئماني الوطني لأنغيلا ببدء مشروع رائد لإصلاح كثبان الرمال وتوعية الجماهير بأهمية هذه التضاريس الطبيعية. وتتولى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تمويل هذا المشروع عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتتولى إدارته منظمة دول شرق البحر الكاريبي[١٣].

٢١ - وفي القطاع الفرعي المتعلق بصيد الأسماك تستهدف الحكومة الموارد البحرية القريبة من الشاطئ، وهي مجال غير مستغل في الوقت الحالي. ويمثل إنشاء مناطق بحرية مخصصة لحماية الشعب المرجانية والحشائش البحرية في قاع البحر جزءا لا يتجزأ من برنامج مصائد الأسماك. كما أن نقص الطلب خلال عام ١٩٩٥ من سانت مارتان، وهي مقصد رئيسي من مقاصد التصدير، أثر على القطاع الفرعي لمصائد الأسماك[١٤].

دال - التنمية الصناعية

٢٢ - في الفترة التي أعقبت إعصار لويز، قامت أنغيلا بإعادة بناء صناعاتها وإصلاحها، كما عززت أيضا موقفها بوصفها إقليما له جاذبيته بالنسبة للاستثمار الصناعي الأجنبي. وفي عام ١٩٩٧، بدأت مناقشات مع شركة Beal Aerospace بالولايات المتحدة بشأن إقامة منصات لإطلاق السواتل في جزر

سومبريرو، على بعد ٣٠ ميلا إلى الشمال الغربي من أنغيلا. وتعتزم الشركة إطلاق صواريخ تحمل سواتل تجارية. ويجري حاليا إجراء تقييم للأثر البيئي الناجم عن موقع الإطلاق المقترح.

٢٣ - ووقعت حكومة أنغيلا عقدا مدته ٥ سنوات وقيمته ٦ ملايين دولار مع شركة أمريكية هي Ionics Inc.، لتزويد الجزيرة بمياه الشرب العذبة. وستقوم شركة Ionics ببناء وامتلاك وتشغيل مرفق لتحلية المياه بالتناضح العكسي سينتج ٦٠٠ ٠٠٠ غالون من المياه العذبة يوميا من مياه البحر، ويوفر بذلك مصدرا طويل الأجل يمكن الاعتماد عليه تماما في الحصول على مياه الشرب[١٥].

٢٤ - ونما قطاع المناجم والمحاجر، الذي يقدم مدخلات جوهرية إلى قطاع التشييد، بنسبة ١٥,١ في المائة في عام ١٩٩٥[١٦]. وترد معلومات إضافية عن التنمية الصناعية في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ١٩ و ٢٠).

هاء - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

٢٥ - ترد المعلومات المتعلقة بمرافق النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وقد انخفض النشاط في قطاع النقل بنسبة ٨,٩ في المائة حيث تقلص من مبلغ ٩,٣ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ إلى ٨,٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٥. والناتج في هذا القطاع يرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط في قطاع الفنادق والمطاعم ومن ثم تضرر بفعل الانخفاض الذي أصاب هذا المجال في عام ١٩٩٥.

٢٦ - وانخفض إنتاج الكهرباء والمياه في عام ١٩٩٥ بنسبة ٩,٢ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٤. وقد تضرر القطاع الفرعي المتعلق بالكهرباء بشدة من جراء إعصار لويز حيث أصيبت بتلفيات الأعمدة والخطوط والمحولات والمعدات الأخرى. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، اشترت حكومة أنغيلا حصص شريكها في شركة كهرباء أنغيلا، وأصبحت بذلك مالكة للشركة بنسبة ١٠٠ في المائة.

٢٧ - وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، ذكر وزير الاتصالات والأشغال في حديث بالإذاعة أن الحكومة سوف تستكشف جميع المصادر الممكنة للتمويل لكي تضمن صيانة الطرق بمستوى رفيع[١٧].

واو - التشييد

٢٨ - يجري حاليا تنفيذ مشاريع للتشييد واسعة النطاق في مجال السياحة إلى جانب مشاريع أخرى من المقرر أن يبدأ تنفيذها. ومن المتوقع أن تنشط مشاريع الاستثمار الجديدة وصول السائحين. وأشار خطاب الحكومة عن عمليات الميزانية إلى أن نشاط التشييد في الفصل الثاني من عام ١٩٩٧ أظهر زيادة عن الفترة نفسها في عام ١٩٩٦، وأن هذا النشاط يحدث في القطاعين الخاص والعام على السواء. وركز

التشييد في القطاع العام على تطوير الهياكل الأساسية في حين ارتبط جزء من النشاط في القطاع الخاص بحركة ملموسة لتشييد المساكن.

٢٩ - وتتضمن مشاريع التشييد الجديدة: فندق Cuisinart، الذي يجري تشييده حاليا، وقيمته ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومرفأ يضم ٥٠ مزلقا للزوارق في مرحلة تقديم الطلب المتعلق بالتخطيط؛ ومدرسة تكلفتها مليونا جنيه استرليني؛ وبرنامج لتحسين الطرق قيمته ١,٧ مليون جنيه استرليني؛ ومبنى للمصرف الوطني لأنغيلا، قيمته ٤ ملايين دولار من دولارات منطقة البحر الكاريبي. وتشمل مشاريع التشييد الأخرى مشروع "الجزيرة الخاصة" في بريكلي بير كاي، الذي تنظر فيه شركة صن رايز للخطوط الكاريبية الملكية، الذي سيسفر عن فائدة ذات شقين لأنغيلا لأن جميع مرافقه ستكون مملوكة لمواطنين من أنغيلا، ومن المتوقع أن يوفر فرصا للعمالة[١٨].

٣٠ - وزاد الناتج في قطاع التشييد بنسبة ٦ في المائة إذ ارتفع من ١٨ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ إلى ١٩,١ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وجاء هذا النمو إلى حد كبير نتيجة جهود الإصلاح والتعمير بعد إعصار لويز. وقد صدر ٢١٨ من تصاريح البناء بنهاية عام ١٩٩٧ بما يمثل زيادة بنسبة ٢٤,٦ في المائة عن عام ١٩٩٦.

٣١ - ووكّلت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة مشروعا جديدا لنظام المعلومات المتعلقة بالأراضي لحوسبة تسجيل الأراضي في أنغيلا، وسيجري تركيبه بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويعتبر المشروع واحدا من مبادرات تكنولوجيا المعلومات المنفذة لدعم خطة السياسة القطرية في أنغيلا[١٩].

زاي - الأعمال المصرفية والتأمين

٣٢ - تفيد المنشورات الصحفية، أن أنغيلا أصبحت مقرا خارجيا قابلا للنمو للمستثمرين ومركزا ماليا منظما تنظيما جيدا. وتم سن مجموعة من التشريعات المالية من بينها قانون الشركات واتحادات الشركات الحديثة. واستحدثت أيضا قوانين للشراكة والتأمين. وعززت الهياكل الأساسية التشريعية بأحكام لتنظيم الصناعة عن طريق الإشراف على مديري الشركات واتحادات الشركات ومراقبة الأنشطة المصرفية.

٣٣ - وتقلصت السيولة في الجهاز المصرفي التجاري في الربع الثاني من عام ١٩٩٧، إذ ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من ٦٥ في المائة في بداية الربع إلى ٦٨ في المائة. وعلى أي حال، حدثت زيادة في الائتمان الداخلي بنسبة ١,٤ في المائة بالمقارنة بالنقص البالغ ٥,٩ في المائة في الربع المناظر من عام ١٩٩٦، مما يشير إلى حدوث نمو بمعدل ٧,٣ في المائة.

٣٤ - وأنهت حكومة أنغيلا العلاقة الطويلة الأجل القائمة بينها وبين مصرف بيركليز المتعلقة باعتمادها الموحد واختارت المصرف الوطني لأنغيلا في ترتيب مبدئي لمدة سنتين. وبدأ المصرف عملياته المتعلقة

بالحكومة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. نظرا لأن مجلس التنمية الأنغيلي كان يؤدي أعمالا تعتبر بصفة دائمة أعمالا مصرفية في المقام الأول، فقد أعيدت تسميته لذلك ليصبح مصرف التنمية الأنغيلي[٢٠].

حاء - البيئة

٣٥ - ترد معلومات عن البيئة في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2045، الفقرتان ٢٣ و ٢٤). وتولى الاعتبارات البيئية نظرا جادا للغاية عند تقييم المقترحات المتعلقة بالاستثمارات في أنغيلا.

طاء - الأعمال التجارية الدولية

٣٦ - تشجعت المصارف الخارجية على العمل في أنغيلا نظرا لأنها لا تجبي ضرائب ولكونها، إقليما تابعا لبريطانيا، تتمتع باستقرار سياسي. ووضعت حكومة الإقليم مجموعة شاملة من التشريعات المتعلقة بالشركات والأعمال التجارية المالية الخارجية، من بينها مرسوم الشركات ومرسوم الشركات ذات المسؤولية المحدودة ومرسوم شركات الأعمال التجارية الدولية. وتتمتع تكاليف تكوين الشركات وإصدار تراخيص لها في أنغيلا بميزات تنافسية، وكذلك رسوم إدارة الشركات. ومن الحوافز التي تنطبق على إنشاء المصارف والصناديق الاستئمانية الخارجية أنه ليس ثمة قيود على أسعار الصرف أو قيود على تحويلات الأوراق المالية ويمكن الاحتفاظ بالعائدات في الخارج وإعادتها إلى الوطن بحرية ويمكن دفع الفوائد بدون خصم ضرائب.

٣٧ - وخلال عام ١٩٩٧، وتمشيا مع هدف الحكومة بجعل أنغيلا جهة لها دور رئيسي في عالم التمويل الخارجي، منحت الحكومة عقدا لحوسبة سجل الشركات الخاص بها. ويجري حاليا إعداد ذلك النظام، ومن المتوقع أن يصبح متاحا إلكترونيا بحلول نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٨. ويتمثل أحد الملامح الرئيسية لهذا النظام الحديث في أنه سيمكن من التسجيل الفوري عن طريق الإنترنت من أي مكان في العالم على مدار اليوم طوال السنة. ويعزز النظام إمكانية تسويق صناعة الخدمات المالية ويجعل أنغيلا أكثر المناطق تقدما من الناحية التكنولوجية في مجال تكوين الشركات في العالم[٢١]. وترد معلومات أخرى عن الأعمال التجارية الدولية في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2045، الفقرتان ٢٥ و ٢٦).

ياء - السياحة

٣٨ - بذلت حكومة أنغيلا جهودا متزايدة لتعزيز السياحة وتنويع المنتجات السياحية، التي ثبت أنها استثمار قيم. ويتولى مجلس السياحة المسؤولية الإدارية والمالية عن قطاع السياحة مساهما مساهمة كبيرة في جهود أنغيلا التسويقية من خلال تعبئة المزيد من الموارد لتمويل الأنشطة الترويجية وتنفيذ خطة

استراتيجية لتسويق السياحة تم وضعها في إطار برنامج تنمية السياحة في منطقة البحر الكاريبي الممول من الاتحاد الأوروبي ومشروع تنمية وتعزيز السياحة الممول من المملكة المتحدة[٢٢].

٣٩ - وبعد أن شهدت أنغيلا انخفاضا في عدد السياح الوافدين إليها في عام ١٩٩٦ بلغت نسبته ١٩,٥ في المائة، قام بزيارتها عدد مجموعه ٨٦٥ ١١٣ زائرا في عام ١٩٩٧، مما يمثل زيادة نسبتها ٣٢ في المائة عن عدد الزوار البالغ ٣٢٩ ٨٦ زائرا في عام ١٩٩٦. وبلغ عدد السياح الوافدين في عام ١٩٩٧ ما مجموعه ١٨١ ٤٣ سائحا، أي بزيادة نسبتها ١٥,١ في المائة عن العدد البالغ ٤٩٨ ٣٧ في عام ١٩٩٦، وجاءت أهم زيادة في شهور الصيف التي شهدت زيادة نسبتها ٢٥,٧ في المائة عن الفترة نفسها في عام ١٩٩٦. وبلغ مجموع الزوار القادمين في رحلات ٦٨٤ ٧٠ زائرا في عام ١٩٩٧، مما يمثل زيادة نسبتها ٤٥ في المائة عن العدد البالغ ٧٤١ ٤٨ زائرا في عام ١٩٩٦[٢٣]. وكان أداء هذا الاقتصاد الموجه نحو السياحة جيدا في عام ١٩٩٧، وهو ينطوي على احتمالات إيجابية لموسم الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩[٢٤].

٤٠ - واستمر الزوار القادمون من الولايات المتحدة الأمريكية يهيمنون عدديا على سوق السياحة في أنغيلا في عام ١٩٩٧، إذ شكلوا ٦١,٧ في المائة (أي بزيادة نسبتها ٦,١ في المائة) من عدد السياح الوافدين. ورغم أن عدد الزوار الوافدين من منطقة الكاريبي قد انخفض بنسبة ١٠,٩ في المائة، فلا تزال المنطقة محتفظة بمركزها كثاني أهم منبع للسوق إذ تعزى إليها نسبة ١٩,٧ في المائة من المجموع الكلي. وارتفع عدد الزوار الوافدين من كندا مرة أخرى فوصلت نسبته إلى ١٨,٦ في المائة أي بزيادة قدرها ٥ في المائة عن عام ١٩٩٦. وتضاعف عدد الوافدين من المملكة المتحدة في عام ١٩٩٧، وشكل نسبة ١٢,٩ في المائة[٢٥]. وعزي جزء من الزيادة البالغة ٤٦,٣ في المائة في عدد الزوار القادمين من أوروبا إلى إنشاء مكتب العلاقات العامة والتسويق في إيطاليا في أيار/ مايو ١٩٩٦[٢٦].

٤١ - وفي عام ١٩٩٦، وقعت حكومة أنغيلا اتفاقا مع أروبا يقوم بموجبه ذلك الإقليم بإعداد خطط لتشييد مطار جديد في بريموغين على الساحل الشمالي بتكلفة قدرها ٤٠ مليون دولار تشمل تمويلا عن طريق مصرف أروبا للاستثمار. ومع ذلك، توضع حاليا خطط لإطالة مدرج هبوط الطائرات، الذي يبلغ طوله ٦٠٠ ٣ قدم في مطار وولبالكي، إلى ٠٠٠ ٦ قدم، ومن المتوقع أن يبدأ العمل في عام ١٩٩٨. وسيمول هذا المشروع تمويلا خاصا، وتقدر تكلفته بمبلغ ٢٥ مليون دولار[٢٧].

٤٢ - ونفذ الاتفاق الموقع في عام ١٩٩٦ بين شركة Trac Industries الكندية وحكومة أنغيلا لتطوير فندق Hotel De Health Caribbean، ويجري حاليا تشغيل المرفق الطبي الذي يستفيد من الجو العلاجي لأنغيلا، ويستقبل زوارا من ذوي الاحتياجات الطبية الخاصة، ويخدم الزوار والسكان المحليين على السواء مستخدما أحدث التكنولوجيات. وأوشك العمل في إقامة فندق Cuisinart Resort & Spa في خليج راندیفو على الانتهاء ومن المتوقع أن يفتح أبوابه في خريف عام ١٩٩٨، وهو يضم ٩٠ غرفة. وكان هذا الفندق في مراحل التخطيط والتشييد خلال السنوات الثلاث الماضية.

كاف - خطة السياسة القطرية

٤٣ - يرد موجز لخطة السياسة القطرية وما يتصل بها من تطورات في ورقات العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181، الفقرات ٦٧-٧٤ و A/AC.109/2016، الفقرة ٣٨ و A/AC.109/2045، الفقرة ٣٠).

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٤ - استنادا إلى المؤشرات الاجتماعية السائدة في أنغيلا، يتمتع الإقليم بوضع مؤات بالمقارنة ببلدان المنطقة في سياق الرقم القياسي للتنمية البشرية. فمعدل وفيات الأطفال منخفض، ويبلغ متوسط العمر المتوقع ٧٥ عاما، وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار ٩٥ في المائة، ونسبة البطالة لا تذكر. وتعمل نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من العمال المحليين، البالغ عددهم ٤ ٠٠٠ عامل، في السياحة ونسبة ١٦ في المائة في الخدمة المدنية، ونسبة ١٠ في المائة في الزراعة غير المتفرغة، وتتلقى نسبة ٥ في المائة منهم دعما للدخل. وتعمل النسبة المتبقية البالغة ٤٤ في المائة في أنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغرى.

٤٥ - وترد معلومات أخرى عن الأحوال الاجتماعية في الإقليم في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرات ٣٩ - ٤٣).

باء - التعليم العام

٤٦ - التعليم مجاني وإلزامي بين سن ٥ و ١٤. وتوجد ست مدارس حكومية ابتدائية ومدرسة حكومية ثانوية هي The Albena Lake-Hodge Comprehensive. وكجزء من سياسة الحكومة لتمكين أنغيلا من تلبية احتياجاتها الحالية والمقبلة، يجري التصدي لمشكلة الاكتظاظ عن طريق تشييد مبنى آخر، فضلا عن إجراء إصلاحات في المناهج الدراسية. ويرد مزيد من المعلومات عن التعليم العام في الإقليم في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ٤٤ و ٤٥).

خامسا - المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية

٤٧ - يرد استعراض عام للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى الإقليم من جانب مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ورقة عمل سابقة بشأن أنغيلا أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016/Add.1).

٤٨ - وتتعاون حكومة أنغيلا بصورة مباشرة مع حكومات منطقة البحر الكاريبي الأخرى. كما تشارك في المؤتمرات والمشاريع الإقليمية التي تنظمها الحكومات والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية. والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي، وجامعة جزر الهند الغربية، والمصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهو يتمتع بمركز المراقب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي. كما أنه ممثل في الاجتماعات السنوية للمجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التي يرعاها البنك الدولي.

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

٤٩ - بالنسبة لموقف الدولة القائمة بالإدارة، أعلن السيد روبن كوك وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ في كلمة ألقاها أمام رابطة الأقاليم التابعة في لندن، أنه قد بدأ في الأشهر الأولى من توليه منصبه كوزير للخارجية في إجراء استعراض لوصاية المملكة المتحدة على الأقاليم التابعة. ويرد موجز للمبادئ والمسائل الرئيسية الواردة في الاقتراح المتعلق "بتحديث" علاقات المملكة المتحدة بالأقاليم في الوثيقة A/AC.109/2102. وللاطلاع على البيانات التي تم الإدلاء بها في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، انظر A/C.4/52/SR.6، الفقرات ٧٩-٨٥.

٥٠ - وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٧/٥٢ باء، وهو قرار موحد بشأن اثني عشر إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وخصص الجزء الثاني منه لأنغيلا على وجه التحديد.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها الى الأمين العام في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ونيسان/أبريل ١٩٩٧ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. أما الحقائق والأرقام التي أوردت في ورقة العمل فهي آخر المعلومات المتاحة.

(٢) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, p.1.

(٣) Government of Anguilla, National Accounts Statistics, 1995, P.17, table 17.

(٤) إطار التعاون القطري الأول لأنغيلا (DP/CCF/ANL/1).

(٥) 1998 Economist Intelligence Country Report.

الحواشي (تابع)

(٦) عملة الإقليم هي دولار منطقة شرق الكاريبي. ويعادل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة ٢,٧٠ من دولارات منطقة شرق الكاريبي.

(٧) Government of Anguilla, National Accounts Statistics, 1995, p.II.

(٨) EIU Country Report lst quarter 1998.

(٩) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, P.2.

(١٠) Government of Anguilla, Statistical Bulletin 1997.

(١١) تقديرات حكومة أنغيلا للإيرادات والنفقات المتكررة والميزانية الاستثمارية في عام ١٩٩٨.

(١٢) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguila, p.2.

(١٣) Light newspaper, No. 240, p.1.

(١٤) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, p.2; Covernment of Anguilla National Accounts Statistics, 1995, p.III.

(١٥) The Boston Globe, 22 April, 1998.

(١٦) 1997 Basin Profile, p.2; Government of Anguilla National Accounts Statistics, p.III.

(١٧) Caribbean Week, 1-14 March 1997.

(١٨) 1998 Economist Intelligence Anguilla Country Report.

(١٩) Light newspaper, No. 239.

(٢٠) تقديرات حكومة أنغيلا للإيرادات والنفقات المتكررة والميزانية الاستثمارية في عام ١٩٩٨.

الحواشي (تابع)

(٢١) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, p.2.

(٢٢) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, p.3.

(٢٣) Government of Anguilla Statistical Review of Tourism 1997.

(٢٤) lst Quarter 1998 Economist Intelligence Report.

(٢٥) Government of Anguilla Statistical Review of Tourism 1997.

(٢٦) **تقديرات حكومة أنغيلا للإيرادات والنفقات المتكررة والميزانية الاستثمارية في عام ١٩٩٨.**

(٢٧) EIU Country Profile 1997-1998.